أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية
(دراسة تحليلية للفترة 2001–2016)

The Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Algerian Foreign Trade
(Analytical Study 2001-2016)

د. بن عبد العزيز سمير
جامعة طاهري محمد،بشار، الجزائر
Samirbenabdelaziz@yahoo.fr

د. بن عبد العزيز سفيان
جامعة طاهري محمد،بشار، الجزائر
Benabdelazizsoufyane@gmail.com

د. دولي لخضر
جامعة طاهري محمد،بشار،
ldouli@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/09/12 تاريخ القبول: 2018/12/12

الملخص:

الهدف من الدراسة هو محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث ثم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمته وسياساته، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها، كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وكذا التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2001–2016.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، أنظمة الصرف، تجارة خارجية، اقتصاد جزائري، نفط.

Abstract :

The aim of this study is to estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian foreign trade. Where it was identified the various basic concepts related to the exchange rate, and its regulations and policies, as well as the most important concepts related to foreign trade and the most important theories. The study was conducted using statistical data on the exchange rate of the Algerian dinar against the dollar and the euro as well as the Algerian foreign trade for the period 2001-2016.

Finally, the study concluded that the Algerian economy is still dependent on hydrocarbons primarily, which makes it hostage to the volatility of world oil prices.

Keywords: Exchange Rates, Drainage Systems, Foreign Trade, JD, Algerian Economy, Oil.

JEL Classification : D51, O24.

* مرسل المقال: بن عبد العزيز سمير (Samirbenabdelaziz@yahoo.fr).

المنارة للاستشارات
www.mar

المقدمة:

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التبادل التجاري، واختلاف العملات المتداولة في الأسواق العالمية، توجب وجود آلية يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة في السوق، حيث يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف الذي يمثل الفرق بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية. إذ يعتبر موضوع تقلبات أسعار الصرف من الموضوعات التي لها أهمية بالغة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يحدثها التقلب في تغير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تعمل مع التجارة الدولية سواء تصدير كان أو استيراد سوف تكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أداءها جراء هذه التعاملات، وهذا راجع إلى تذبذب وتقلب أسعار الصرف من جهة، ونوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة: بنـاءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية؟

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية الجزائرية وكذا العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية.

منهج الدراسة: فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول سعر الصرف والتجارة الخارجية، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية.

المحور الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية

المحور الثالث: تحليل وتقييم أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية للفترة **2001-2016**.

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية.

1. مفاهيم أساسية لسعر الصرف

يعتبر موضوع سعر الصرف من الموضوعات التي لها أهمية بالغة، وتأتي هذه الأهمية من خلال الآثار التي يحدثها التقلب في تغير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.mar

1.1. ماهية وأهمية سعر الصرف

أ. **مفهوم سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى (قانة، 2009، 10)، كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبي (Delaplace, 2000, 126). وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما (لطرش، 2005، 96):

-التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

-التسعير غير مباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

ب. **أهمية سعر الصرف:** تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة. إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (بوعتروس، 2000، 10).

حيث نستخلص أن لسعر الصرف دورا هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

2.1. النظريات المفسرة لأسعار الصرف:

أ. **نظرية تعادل القوة الشرائية:** تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج (شقيري وآخرون، 2012، 167)،وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **جوستاف كاسل Gustav Cassel** ، في أوائل العشرينيات من القرن **20م**، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة لدولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل (بونوة، 2011، 124).

ب. **نظرية تعادل أسعار الفائدة) سعر الخصم):** تعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف، حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة (عبد الرحمان، 2004، 07)، فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل

المنارة للاستشارات
www.mar

عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح"(لعويسات، 2000، 52).

ت. نظرية الأرصدة: أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن فيعرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية (عباس، 2013، 116).

ث. نظرية كفاءة السوق: السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهما لوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم...الخ.

في السوق الكفء نجد كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة، تكاليف المعاملات ضعيف، تغيرات أسعار الصرف عشوائية. وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

-لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

-التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موارية على السعر الآني (نقد) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا. وهذ اما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها اختبارات جيدي وديفي (**GIDDY**) و (**DUFEY**) على التوالي في **1975**، **1976** كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر دراسات هانت (**HUNT**) **1986**، ودراسات كيرني وماك دونالد **1989**، يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا. في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف (قدي، 2005، 123).

3.1. سوق الصرف ووظائفه

أ. تعريف سوق الصرف: يعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى (صافي، 2009، 182)، كما يعرف سوق الصرف على أنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس محدود بمكان معين وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف وأماكن خاصة بهم (بوخاري، 2010، 122). حيث تعمل هذه الأسواق **24** ساعة لمدة **5** أيام في الأسبوع، بداية من الشرق الأقصى وفيها طوكيو، سنغافورة بلدان الخليج كسوق دبي، وفي بداية النهار الأسواق الأوروبية وأهمها سوق لندن، وفي الأخير أمريكا فتفتح أبوابها مساءا حتى الليل (موري، 2011، 83).

المنارة للاستشارات
www.mar

ب. وظائف سوق الصرف:

– **تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد (السريتي، 2009، 249).

– **التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي:** عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية (عرفات، 1999، 181).

– **تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمان التمويل التجارة الخارجية (السريتي، 2009، 38).

2. مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:

1.2. مفهوم التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها (LASARY, 2005, 12). فتعرف التجارة الخارجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (رشاد وآخرون، 2000، 12).

2.2. أهمية التجارة الخارجية:

تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية (عبد المطلب، 2001، 375-376):

– زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

– القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

– القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، وإلى أيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

– القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

– القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

المنارة للاستشارات
www.mar

المحـور الثـاني: العلاقة بين سعر الصرف والتجـارة الخارجيـة

يعتبـر سعر الصرف من بين الأسـاليب التي تعتمدهـا السلطات النقدية في معالجـة الخلل في ميـزان المدفوعـات، وذلك لاعتباره (سعر الصرف) عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.

1. العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه بيان حسابي تسجل فيه جميع التعاملات الاقتصادية من السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

وهناك مجموعة من الطرق لتحديد أسعار الصرف، من بين هذه الطرق نجد نظرية الأرصدة، فبناءا على هذه النظرية يتحدد سعر الصرف وفقا لوضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع، أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك، ويمكن توضح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال الرسم التوضيحي التالي:

الشكل (1): العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

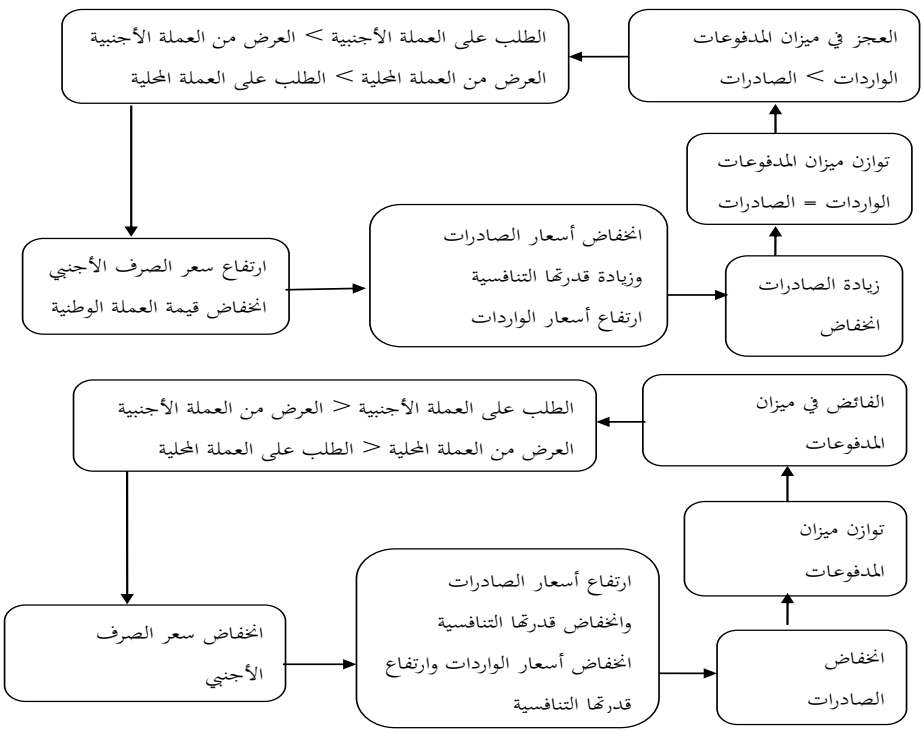

المصدر: (عابد، 1999، 320).

المنارة للاستشارات
www.mar

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(1)** أن التوازن في سوق الصرف يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث يمثل العجز في ميزان المدفوعات فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف. وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية لها، وهذا بدوره يعطي ميزة تنافسية للسع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، نفس الحال بالنسبة للفائض في ميزان المدفوعات الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية. وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية لها، وهذا بدوره يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الواردات والتقليل من الصادرات.

2. تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

1.2. تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجـارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل (سعدون، 2009، 07). وفي حالة تخفي قيمة العملة المحليـة يكـون التأثير من خلال انخفاض أسعـار السلع المحلية مقارنة بالأسعـار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية (دياب، 2010، 183):

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار.

2.2. تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية في ظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي (مورد خاي، 2007، 329)، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع. أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف

المنارة للاستشارات
www.mar

على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية (بوعتروس، 2001-2002، 130).

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي)كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات (الأشقر، 2007، 163)، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات.

المحور الثالث: تحليل وتقييم أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2001–2016

من أجل الوصول الى هدف الدراسة تم جمع وتحليل البيانات الاحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية، وكذا البيانات الإحصائية الخاصة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو للفترة (2001-2016).

1. تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2001-2016)

سنتطرق في هذا العنصر إلى البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية للفترة **(2001-2016).**

1.1. البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

أ. بنية الصادرات الجزائرية:

الجدول (1): هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة 2001-2016 القيمة: مليون دولار

البيان	أغذية	طاقة وزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحيه	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	5	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	65	30925	102	552	1	52	16	31713
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	170	993	0.61	46	33	60163
2008	118	77361	333	1384	1.05	67	16.52	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	313	71794	167	1660	1	30	16	73981
2013	402	63757	109	1604	0.2	27	17	65917
2014	323	60146	110	2350	2	15	10	95662
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	27102	84	1299	-	53	18	28883

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء،

المنارة للاستشارات
www.mar

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن الصادرات الجزائرية من المحروقات (الطاقة والزيوت) قد بلغت **18484 مليون دولار** سنة **2001**لتنخفض انخفاضا طفيفا سنة **2002**، ثم لتعود إلى الارتفاع سنة **2003**وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة **2004**لتبلغ **30925مليون دولار**، قبل أن يشهد هذا الارتفاع انخفاضا طفيفا سنة **2009**بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت الاستمرار في التزايد سنة **2012**.

وتشير المعطيات كذلك إلى تراجع في الصادرات سنتي **2015** و**2016** نظرا لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل تراجع عائدات المحروقات، فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا، وهو ما تبرزه نذرة الصادرات خارج المحروقات في الشكل الموالي:

الشكل(2): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2001-2016)

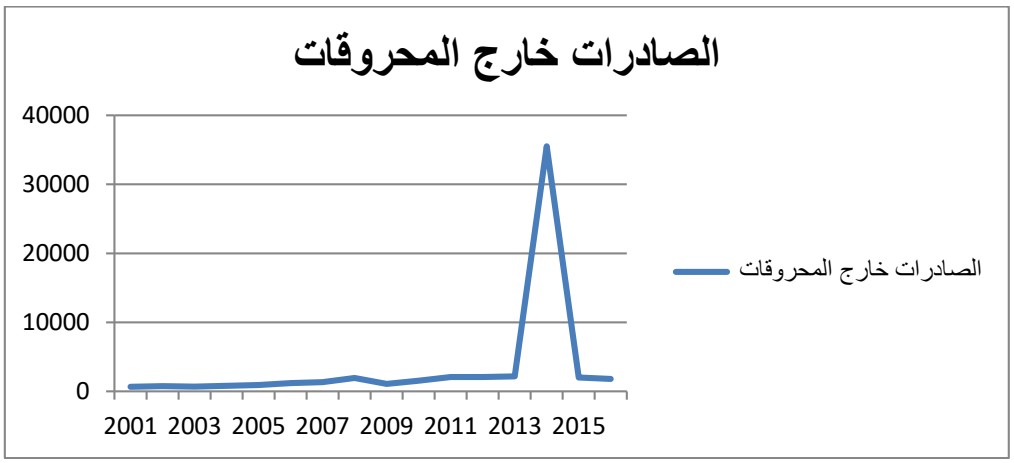

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).

من خلال الشكل أعلاه نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات، لكن هذا الارتفاع كما يوضحه المنحنى يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة، ولكن على العموم تبقى هذه الصادرات يغلب عليها الصادرات النفطية والطاقوية بنسبة قاربت **97%**، كما شهدت سنة **2014** نموا إجماليا للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بلغت ما نسبته **35516 مليون دولار** وهو تحسن جيد بالمقارنة مع السنوات السابقة، في حين أنها سجلت تراجعا خلال سنة **2015** و**2016**.

المنارة للاستشارات
www.mar

ب. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

جدول رقم (2): توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية في الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليون دولار

المنطقة الاقتصادية	الاتحاد الأوروبي	منطقة تعاون لتنمية اقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا اللاتينية	آسيا دون البلدان العربية	الدول العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
2001	12304	5149	77	1037	276	65	3	175	6	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	38	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	-	260	13	24612
2004	18325	10068	174	1480	699	604	-	337	26	31713
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	-	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	-	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	55	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	-	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	-	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	-	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	41	1586	146	73489
2012	40127	22325	36	3586	4704	1069	-	2075	59	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	1958	-	2639	91	64974
2014	40520	10482	49	3005	4851	721	-	3248	80	62956
2015	25485	7363	1225	2822	11850	1918	-	680	359	51702
2016	22179	6295	909	2857	11618	1934	-	697	238	46727

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).

من خلال الجدول **رقم (2)** نلاحظ أن الجزائر تتعامل في أغلب محطاتها المتعلقة بالصادرات مع العديد من دول العالم وفي قارات مختلفة منه، كما نلاحظ كذلك تلك المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية بالإضافة إلى منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من حصة الصادرات الجزائرية والتي قاربت **90%** من إجمالي الصادرات. وبالنسبة للمناطق المتبقية الأخرى فإن الصادرات الجزائرية نحوها لا تتجاوز عموما **3%** من إجمالي الصادرات فمثلا نجد أن بلدان المغرب العربي وآسيا وإفريقيا وباقي الدول الأوروبية من غير الاتحاد الأوروبي لا تمثل مجتمعة سوى **5%** من إجمالي الصادرات الجزائرية إليها.

المنارة للاستشارات
www.mar

2.1. البنية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

أ. بنية الواردات الجزائرية:

جدول رقم (3): هيكلة الواردات الجزائرية في الفترة (2001-2016)الوحدة: مليون دولار

البيان	أغذية	طاقة وزيوت	مواد خام	موادنصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحيه	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2001	2395	139	478	1872	155	3455	1466	**9940**
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	**12009**
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	**13534**
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	**18308**
2005	3570	193	732	3981	186	8333	3049	**20044**
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	**21456**
2007	4945	324	1324	7104	146	10025	3752	**27296**
2008	7812	594	1393	10015	173	15142	4346	**39479**
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	**39294**
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	**40473**
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	**47247**
2012	8983	1887	1824	10370	329	13453	9955	**47490**
2013	9580	4341	1832	11223	506	19897	7471	**54852**
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	**58330**
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	**51702**
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	**46727**

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)

يوضح الجدول رقم **(3)** أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات خلال الفترة المدروسة، ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعية، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة وسلع الاستهلاك غير الغذائية. ويفسر ذلك عموما بتلك السياسة التنموية القائمة في البلاد بغرض تقوية البنية القاعدية للاقتصاد، وعلى العموم نجد أن الواردات الجزائرية سجلت تزايدا مستمرا بلغت ذروتها ابتداءا من أواخر سنة **2008** وبداية سنة **2009**حتى سنة **2016**.

المنارة للاستشارات
www.mar

ب. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

الشكل رقم (3): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2001-2016) الوحدة: بالمليون دولار

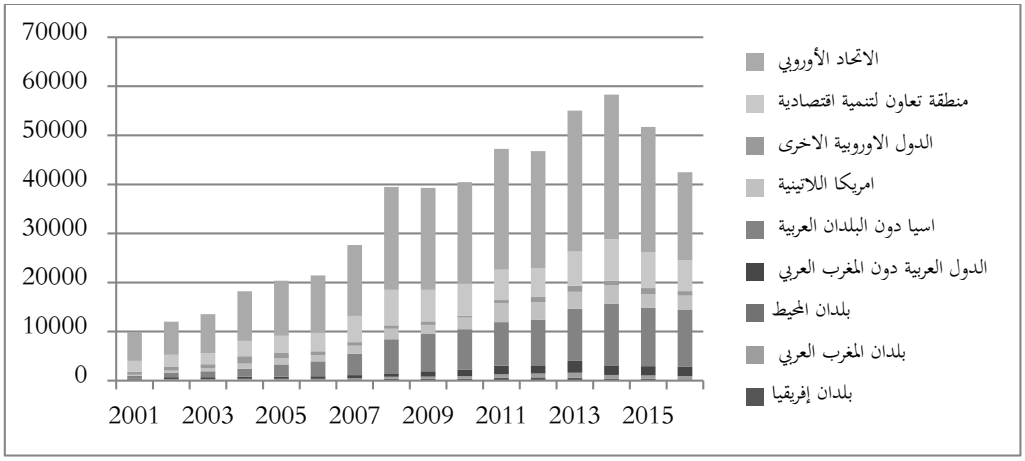

المصدر: التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة متوسطة **63%** في السنة من إجمالي الواردات، كما أن فرنسا تبقى تتصدر قائمة المتعاملين من الإتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة **57%** أما آسيا تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها **23%** وتحتل منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي.

ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي أيضا وإفريقيا حيث تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر (التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016). ولعل الملاحظ من خلال الجدول أن التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي في زيادة من سنة **2004**إلى **2014**حيث بلغ **29494مليون دولار** ليشهد بعد ذلك انخفاض في السنتين **2015** و**2016**.

2. تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2001-2016

عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورا مقابل عملة الدولار واليورو خلال الفترة **2001-2016** يمكن توضيحها في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.mar

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو للفترة 2001-2016

السنة	نسبة الصرف المتوسط دج/ الدولار	نسبة الصرف المتوسط دج/ اليورو
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	100.46	111.44
2016	109.47	121.18

المصدر: www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تم الاطلاع عليه يوم 19-04-2018 على الساعة 11.58.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر صرف العملة الوطنية للجزائر سجل استقرارا مقابل الدولار والأورو الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار، حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار **79.68**سنة **2002**، لينخفض إلى أدنى قيمة وهي **64.58** سنة **2008**، كما وصل سعر صرف الدينار مقابل الأورو إلى أدنى قيمه وهي **69.2** وذلك سنة **2001**، ليشهد بعد ذلك ارتفاع في السنوات الموالية حيث بلغ **95**سنة **2007**.

كما انخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة **8.74%**في عام **2016** مقارنة بعام **2015**، فقد بلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار بـ: **109.47دولار/الدينار** في عام **2016**مقابل **100.46**دولار/الدينار في عام **2015**، كما اجتاز متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو **111.44أورو/ دينار**في عام **2015**مقابل **121.18** أورو/دينار في عام **2016**.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها تبين أن سعر الصرف يعتبر أداة للربط بين قيمة السلع والخدمات في السوق المحلية، بنظيرها في السوق الأجنبية، وهذا عن طريق التصدير والاستيراد بين مختلف الدول بمختلف العملات، فاستيراد السلع من الخارج يزيد من الطلب على العملة الأجنبية في السوق الوطني، وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، وبالتالي فإن الصادرات تؤدي إلى الرفع من قيمة العملة المحلية في

المنارة للاستشارات
www.mar

السوق الأجنبية، والواردات تؤدي إلى الرفع من قيمة العملة الأجنبية في السوق المحلية. لذلك يجب على الجزائر العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على إجمالي الصادرات والواردات.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.
- تحتوي الجزائر على قدرات هائلة من مصادر الطاقة المتجددة، ولعل من بين هذه الطاقات نجد الطاقة الشمسية ووفرة الرمال في الصحراء الجزائرية التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية كبديل أكثر فعالية نظرا لأهميتها.
- يمكن للجزائر الاعتماد على السياحة كمصدر لتغطية قيمة الواردات كونها تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة، بإمكانها أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات** و**التوصيات** التالية:

-ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج الصادرات النفطية.
- الاهتمام ببرامج تطوير تقنيات الاستفادة من الطاقات البديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية.
- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية، مالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.
- فتح تخصصات جديدة في المعاهد والجامعات تبحث في الطاقات البديلة.
- على الجزائر الاهتمام بمصادر الطاقات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع المستعملة

- قانة. الطاهر (2009)، **اقتصاديات صرف النقود والعملات**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر.
- لطرش. الطاهر (2005)، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوعتروس. عبد الحق (2000)، **أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية**،م جلة العلوم الإنسانية، العدد**3**،جامعة قسنطينة، الجزائر.
- شقيري. نوري موسى وآخرون (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- بونوة. شعيب وخياط. رحيمة (2011)، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- اليوسف. نورة عبد الرحمان (2004)، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد01، المجلد العشرون، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.mar

– لعويسات. جمال الدين (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

– عباس. علي (2013)، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

– قدي. عبد المجيد(2005)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

– صافي. وليد والبكري. أنس (2009)،"الأسواق المالية الدولية"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

– بوخاري. لحلو موسى (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

– موري. سمية(2011)، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان.

– السريتي. السيد محمد أحمد(2009)، التجارة الخارجية، ط1،الدارالجامعية، مصر.

– عرفات تقي الحسني(1999)، التمويل الدولي، ط1، دار مجلاوي، الأردن.

– العصار. رشاد وآخرون(2000)، التجارة الخارجية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

– عبد المطلب. عبد الحميد(2001)، النظرية الاقتصـــادية(تحليل جزئي و كلي للمبـــادئ)،ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– سعدون. حسين فرحان(2009)، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق.

– دياب. محمد(2010)، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني.

– موردخاي كريانين(2007)، الاقتصاد الدولي، "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

– بوعتروس. عبد الحق(2002)، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

– الأشقر. أحمد (2007)، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن.

– التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية لسنة 2016 بالاعتمـاد على المركز الوطني للإعلام والإحصـاء، الوكالة الوطنية لترقيـة التجارة الخارجية (Algex).

– عابد. محمد سيد، (1999)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

- Delaplace.M. (2006), monnaie et financement de l'économie, Dunod, 2 édition, Paris.

- LASARY(2005), le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur.

المنارة للاستشارات

www.mar